روشتة لأوجاع الصناعة

د. أمين مبارك: قطاع التصنيع هو العامل الأساسى للتنمية

د. نادر رياض: مطلوب خطة قومية للتحديث وتطوير الصناعة فى مصر

نادر رياض

امين مبارك

رغم الامكانيات الكبيرة المتاحة للصناعة المصرية فمازال اداؤها ضعيفا مع انها حصلت على النصيب الاكبر من الاستثمارات العامة والخاصة خلال العقود الاربعة الماضية.

ولان قطاع التصنيع هو حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فان الحكومة تنظر لهذا القطاع على انه العامل الاساسى فى زيادة معدل النمو لذلك يتحتم تحسين الأداء فيما يتعلق بالجودة والانتاجية فى قطاع التصنيع.

ومن خلال مناقشات لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب عن حال الصناعة الوطنية تبين للجنة ان قطاع الصناعة - على الرغم من جميع المحاولات الجادة لايجاد منتج مصرى قوى يستطيع ان ينفذ إلى الأسواق العالمية التى تشهد تسابقا محموما من جميع الدول الصناعية. لم يؤد دوره المأمول فى هذا المجال.

ويؤكد د. م. أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب على ان جوهر المشكلة فى قضية التنمية الصناعية لا يكمن فقط فى حجم الأسواق العالمية المفتوحة أمام دولاب الانتاج الصناعى فى مصر ولنا فى تقادم وتهالك هذا الدولاب وضآلة قدراته التنافسية سواء من حيث الجودة ونوعية المنتجات أو من حيث اسعارها.

وأرجع السبب إلى العديد من العوامل والظروف التى نشأت فى ظلها الصناعة المصرية حتى اعتادت عليها وأهمها نظم الحماية المفرطة والمبالغ فيها والتى قد تعدت فى بعض الاحيان مرحلة التحفيز إلى التدليل.

تحديات

ويضيف د. مبارك: هناك العديد من السلبيات التى تشوب البيئة الصناعية فى مصر والمناخ الذى تعمل فيه والتى تشكل فى مجموعها تحديات داخلية غاية فى الخطورة تصنع من التحديات الخارجية التى تواجه الصناعة المصرية دائرة مستحكمة تضيق حلقاتها عن النهوض بالصناعة المصرية والانطلاق بها نحو الآفاق العالمية. وقسم د. أمين مبارك التحديات التى تواجه الصناعة فى مصر إلى جزءين داخلية وخارجية. وأكد ان التحديات الداخلية تشكل فى مجموعها تحديات غاية فى الخطورة تعوق مسيرة برنامج تحديث الصناعة ويجب تداركها وتتمثل فى ضعف نظم الجودة بسبب عدم الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية للسلع والمنتجات الصناعية اعتمادا على التصدير لأسواق خارجية لا تهتم بالجودة بقدر اهتمامها بالحصص المحددة لها مما أدى إلى ضعف القدرات التنافسية للسلع والمنتجات المصرية فى الأسواق العالمية.

انفصام

وكذلك قصور البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا والابتكار فى التطبيقات الصناعية على عكس ما يتم فى الدول الصناعية وهو ما يمثل انفصاما شبه تام بين مراكز البحث العلمى التابعة للدولة والجامعات وبين القطاع الصناعى لعدم توافر آليات ربط الصناعة والبحث العلمى لافتقارها للنظام الفعال فى المراكز البحثية.

ضعف وقصور

ويشير إلى قصور التدريب وافتقاد الصناعة للأيدى العاملة المدربة والماهرة للارتقاء بمستوى جودة الانتاج بسبب غياب استراتيجية وسياسة قومية للتدريب وتعدد الجهات القائمة على التعليم الفنى والتدريب والسيطرة الكاملة للحكومة على نشاط التدريب فضلا عن ضعف الميزانيات المخصصة للتدريب والتعليم الفنى وعدم وجود المدرب الكفء.

كما أشار إلى ضعف التصنيع المحلى للمعدات الرأسمالية حتى تستطيع مواجهة التخلف التكنولوجى.

وطالب د. أمين مبارك بوجود بيوت خبرة رفيعة المستوى قادرة على تقديم الخدمات الاستشارية الصناعية المتكاملة بالاضافة إلى ضرورة وجود صناعات اساسية مثل صناعة الحديد والصلب ووجود امكانات ضخمة من الورش الميكانيكية والكهربائية.

تشديد التشريع

وأكد ان تطبيق البعد البيئى على الصناعة المصرى يعد أحد التحديات الداخلية للتطور الصناعى فى مصر وخاصة الاعتبارات البيئية الجديدة العالمية التى اصبحت تشكل تحديا صعبا أمام الصناعة ويوجد العديد من العقبات التى تواجه الشركات الصناعية فى تنفيذ المشاريع البيئية من أهمها التشريع المتشدد بوضع نسب يلزم لها موارد ضخمة لتنفيذها بالاضافة إلى عدم توفير التمويل اللازم لعمليات المعالجة بالطريقة التى لا ترهق كاهل الشركات.

وأوضح د. مبارك ان اعادة هيكلة شركات قطاع الاعمال العام الصناعية وتطبيق سياسة الخصخصة تمثل أيضا تحديا داخليا للصناعة المصرية لان الخصخصة فى جوهرها نظام يقوم على تحويل الاقتصاد من نظام قائم على التخطيط إلى نظام يتبع آليات السوق وهو ما يعد تحديا داخليا وذلك لتعثر هذا القطاع نتيجة الخلل فى الهياكل التمويلية والادارية فى هذه الشركات مما ترتب عليه خسائر جمة تراكمت عليها عبر السنين مما جعلها عبئا ثقيلا على الاقتصاد القومى.

وقال ان كثرة الاعباء الضريبية والجمركية التى يتحملها المنتج المصرى تعد أيضا تحديا للصناعة المصرية التى تحملت خلال المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى الكثير من الاعباء المالية التى كان هدفها تحقيق التوازن الهيكلى للاقتصاد والانضباط المالى والنقدى كمدخل ضرورى للتنمية مما انعكس على الصناعة المصرية فى صورة ارتفاع تكلفة المنتجات الصناعية.

وأكد د. أمين مبارك على ضرورة رفع جميع الاعباء المالية والتكاليف الكبيرة والمتنوعة والتى تنوء بحملها الصناعة المصرية ابتداء من مرحلة استيراد مستلزمات الانتاج والآلات والمواد الخام ثم مرحلة التصنيع واخيرا مرحلة التسويق وإجراءات التصدير.

تهريب

وأكد ان انتشار ظاهرة التهريب تعد من اخطر التحديات التى تواجه الصناعة المصرية وخاصة ظاهرة تهريب السلع والبضائع الأجنبية إلى داخل البلاد.

واتهم د. أمين مبارك مؤسسات وأجهزة الرقابة على الواردات والمنافذ الجمركية بمساعدة زيادة التهريب وأكد ان عدم صدور القوانين الخاصة بمنع الاغراق ومنع الاحتكار يسهل عمليات التهريب ويهيىء المناخ للمهربين للعمل فى مجال التهريب بحرية أكبر وهو ما يتسبب فى خسائر فادحة للصناعات المصرية.

ومن بين التحديات ايضا الداخلية عجز الصناعات الصغيرة والمغذية عن تلبية احتياجات المصانع الكبيرة لان المنتج المصرى ليس مصريا 100٪ حيث يتم استيراد 40٪ من مكوناته تقريبا وبالتالى فان نقص الصناعات المغذية يمثل عقبة كبيرة أمام الصناعة المصرية بسبب افتقاد الصناعات الصغيرة الى فلسفة واضحة المعالم فى نموها.

اتفاقيات

واشار د. أمين مبارك إلى ان التحديات الخارجية للصناعة المصرية تنلخص فى المتغيرات الاقتصادية والسياسة العالمية والتى أدت إلى ظهور العديد من المبادىء والقضية الاقتصادية الجديدة والتى ترتكز على أدوات وسياسات اقتصادية مختلفة تماما عما كان سائدا من قبل.

بالاضافة إلى اتفاقيات التجارة العالمية والتى تعد من اخطر وسائل النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى تطبيق حرية التجارة وحرية تدفق رؤوس الاموال مما يفتح السوق المصرى أمام المنتجات الأجنبية بدون قبول ولاشك فى ان هذا الاتفاق والخاص بحقوق الملكية الفكرية سيؤثر على العديد من الصناعات المصرية المتعلقة باستيراد التكنولوجيا من الخارج لانه سيؤدى إلى ارتفاع اسعارها.

وكذلك الاتفاق الأوروبى المتوسطى لتأسيس مشاركة بين مصر والجماعات الأوروبية ودولها الاعضاء.. وبالرغم من ان هذه الاتفاقية تعد خيارا استراتيجيا لمصر الا ان قدرتها على تحقيق مصالح الصناعة ترتهن بقدرة الصناعة المصرية على التكيف والتجاوب مع احكام الاتفاقية الممنوحة لمصر وقد تصل إلى 12 سنة لتوفيق أوضاع الصناعة فى مصر حتى تتفق مع الدول الأوروبية وهو ما يصعب تحقيقه فى ظل المناخ الاقتصادى السائد الآن. وخاصة فيما يتعلق بالاعتبارات البيئية وظروف العمل.

من جانبه طالب د. نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب باستمرار الحكومة فى دعمها لتحديث الصناعة بحيث لا يقف هذا الدعم عند انتهاء مرحلة معينة.

كما طالب بادراج برنامج الاتحاد الأوروبى لتحديث الصناعة ضمن البرنامج القومى الشامل للتحديث.

وقال د. نادر انه يجب عدم قصر التحديث على القطاعات الاربع ذات الأولوية فى التحديث وهى الصناعات النسجية والهندسية والغذائية والجلود وينبغى ان يمتد ليغطى قطاعات اخرى مثل الصناعات المعدنية والصغيرة والمغذية والاسمدة وصناعة مواد البناء وغيرها. وأكد ان القاعدة العلمية فى مصر تفتقد إلى الترابط والتنسيق وتتسم بمحدودية الرؤية الشاملة وطالب بالتنسيق بين جهود المراكز البحثية لتحقيق اهداف الصناعة المصرية.

تحديث وسياسة

ويؤكد د. نادر على الربط بين برنامج تحديث الصناعة واستراتيجية تحديث الدولة حيث يجب الاهتمام بتنمية وتحديث فكر ووعى المستهلك المصرى.

وأشار لأهمية وجود سياسة صناعية حديثة تعمل الدولة على تحقيقها بحيث لا تتغير هذه السياسة بتغير الاشخاص عن طريق إعادة تشكيل الهياكل التنظيمية الصناعية لتهيئة المناخ السليم لتنفيذ هذه السياسة الصناعية الحديثة.

تعديل

وأكد على ضرورة اجراء تعديل ثقافة الإدارة بالنسبة للقطاع الخاص وان يضع لنفسه سياسة صناعية حديثة تتبنى تنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال تطبيق التكنولوجيا على الصناعة والإدارة والتعامل مع المصانع على اعتبار انها فى سوق عالمية مفتوحة والاهتمام بتطوير وتحديث الانتاج والابتكار وتخفيض الاعباء والقيود على المنتج المصرى للتصدير

علامة الجودة

وطالب د. نادر رياض بضرورة توحيد علامة الجودة المصرية وتطوير نظم الجودة والمواصفات القياسية والزام السلع المنتجة داخل مصر بوضع علامة الجودة المصرية على لوحة بياناتها مع خضوعها للتفتيش الفنى والهندسى بصفة دورية.

الرقابة

فضلا عن تفعيل دور أجهزة الرقابة التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ودعمها بالإمكانيات المادية والبشرية بما يتناسب مع ثورة تحديث الصناعة المصرية.. وأكد على ضرورة بذل جهود مكثفة لتوحيد المواصفات والمقاييس العربية والافريقية وإستكمال المواصفات الأساسية وعددها 400 مواصفة، مع الاهتمام بالعناصر الحاكمة لها بحيث تبقى لها ملامح مصرية.

أعباء

واشار إلى أهمية اختصار الإجراءات اللازمة من المصانع لاعتماد نماذج إنتاجها الأساسية.

وقال إنه لا بد من عدم استيراد اية سلعة من الخارج تقل مواصفاتها القياسية وجودتها هو عما هو مطبق فى الداخل وذلك لحماية الانتاج المحلى والمستهلك من الغش الصناعى الذى يتمثل فى إغراق الأسواق بسلع رخيصة ورديئة.

وطالب د. نادر رياض بمحاربة ظاهرة التهريب وترشيد الاستيراد عن طريق تحقيق بعض السياسات مثل إحكام الرقابة على المطارات والموانئ والحدود لمنع تهريب السلع الأجنبية للسوق لما يمثل من خطر يهدد الصناعة المصرية.

بالإضافة إلى تكاتف وزارة الصناعة ووزارة الإعلام والتعليم والثقافة وجميع دور النشر وتبنى حملة تحمل شعار «منتج بلدك حماية لولدك».

وطالب بإلزام التاجر بالإعلان عن شهادة المنشأ لكل سلعة تباع داخليا ورفع قيمة الغرامات والعقوبات المالية على المهربين ومحاربة التهريب من خلال سد منافذ التلاعب المتعلقة بظاهرة الدروبالك.

كما طالب بسرعة وضع تشريع لحماية المستهلك على أن تعدل وتنقح قوانين الغش التجارى وقوانين التموين وحظر تداول السلع المجهولة المصدر.

فضلا عن التعجيل فى وضع تشريع لحماية المنافسة ومنع الاحتكار لايجاد سوق متوازن يراعى مصالح أطراف المنظومة التسويقية وتضم المصنع.. التاجر.. المستهلك